

الهيئة المنظمة للإتصالات أكدت حرصها على تطبيق القوانين

الخلوي، وأسفت الهيئة للغط القائم حول حق الهيئة بالتوجه إلى الإعلام، وذكرت أنها كمؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية مع خضوعها لرقابة ديوان المحاسبة يتوجب عليها كلما كان ذلك ضرورياً لتأمين المصلحة العامة وتطوير قطاع الاتصالات. التوجه الى الإعلام لشرح مقاربتها للمساءل والتحديات المطروحة والمهمة لقطاع الاتصالات.

الهيئة المالية والإدارية على هبية وحصانة الهيئة. مؤكدة أنه وفق أحكام قانون الاتصالات لا إمكانية لدخول الهيئة بآية علاقة تعاقدية مع أي طرف آخر وإنما تشكل موازنتها عند الموافقة عليها أصولاً، المستند الوحيد الذي يرفع مصادر تمويل الهيئة لقيامها بكافة مهامها الرقابية والتنظيمية ومسؤولياتها المنصوص عليها في عقود الإدارة الجديدة مع شركتي

تتبعياً على بيان وزير الإتصالات شربل نحاس الصادر أول من أمس، أكدت الهيئة المنظمة للإتصالات بعد شكرها لمقام مجلس الوزراء على موافقته على مرسوم السلفة المعدل:

أكدت للوزير نحاس وللرأي العام حرصها التام على تطبيق القوانين المرعية الإجراء.

ونوهت الهيئة بجهود الوزير نحاس في مجال دعم استقلالية